بنك الكويت الوطني

الربع الأول من العام 2019

مؤتمر المستثمرين/المحللين

18 أبريل 2019

بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الأول من العام 2019

الأحد الموافق 21 ابريل 2019

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 18 ابريل 2019 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جيم ميرفي – رئيس المجموعة المالية

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي

إدارة المؤتمر:

السيد/ أحمد الشاذلي

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes

عامل البدالة:

اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الأول من العام 2019. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيد/ أحمد الشاذلي. تفضل سيدي.

أحمد الشاذلي:

نعم، شكراً لك.

مساء الخير أو صباح الخير. أنا أحمد الشاذلي من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes بالنيابة عن إيلينا سانشيز. أهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الأول من العام 2019. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/عصام الصقر، ومدير عام المجموعة المالية، السيد/ جيم ميرفي، ورئيس إدارة علاقات المستثمرين والإتصال المؤسسي في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

أمير حنا:

شكرا لك أحمد على هذه المقدمة.

مساء الخير.

مساء الخير.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الأول من العام 2019 .

سوف أبدأ الآن بقراءة نبذة مختصرة من بيان إخلاء المسؤولية بينما البيان الكامل سيظهر أمامكم على الشاشة والذي ينص على الآتي: " قد يتضمن هذا العرض بعض البيانات التي تتسم بنظرة تطلعية، فيما يعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا". وهذا يختم بيان إخلاء المسؤولية لهذا المؤتمر اليوم.

سوف نستهل المؤتمر الهاتفي اليوم بتعليقات افتتاحية من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد/عصام الصقر ثم يتبعه المدير المالي للمجموعة السيد/جيم ميرفي بالتطرق إلى النتائج المالية للربع الأول من العام 2019. كما أود أيضًا أن أضيف أنه بعد الانتهاء من العرض المقدم من قبل فريق ادارة البنك، سوف نرحب بتلقي جميع أسئلتكم من خلال منصة البث عبر شبكة الإنترنت (webcast platform) والرجاء التفضل بكتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء المكالمة. وسوف نبذل قصارى جهودنا للإجابة عن اسئلتكم قدر الإمكان، وفي حال تم ترك سؤال بدون تقديم إجابة له نظراً لضيق الوقت، أو في حال كان لدى أي منكم سؤال للمتابعة، برجاء الاتصال بنا عبر عنوان البريد الالكتروني الخاص بقسم علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني المتوفر على موقعنا الالكتروني في الصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين .

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية .

عصام الصقر:

شكراً لك أمير.

تحياتي لكم جميعاً.

شكراً لانضمامكم لنا في المؤتمر الهاتفي الأول للعام 2019.

يسعدني ان نستهل العام 2019 بتسجيل نتائج مالية إيجابية على مستوى المجموعة. حيث يؤكد أدائنا في الربع الأول من العام 2019 على حفاظنا على اتجاهات العام الماضي القوية وتزايد معدلات الربحية. فخلال الربع الأول، استمرت استراتيجيتنا في تعزيز ربحية البنك في ظل الاحتفاظ بموقعنا الريادي في السوق المحلية وتوسيع نطاق انتشارنا وزيادة عروضنا في المناطق الجغرافية الرئيسية التي نعمل بها، كما تمكننا من ترسيخ بنك بوبيان، الفرع الإسلامي التابع للمجموعة .

حيث سجلت المجموعة نتائج ممتازة في الربع الأول بارتفاع الأرباح إلى 107.7 مليون دينار كويتي او ما يعادل 354.1 مليون دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 15.1 في المائة على أساس سنوي.

فعلى الصعيد المحلي، حافظت البيئة التشغيلية على مرونتها مع استمرار التوقعات الإيجابية بصفة عامة. كما نشهد السعي الدؤوب من جهة الحكومة لإسناد وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى وزيادة الإنفاق الرأسمالي على تطوير البنية التحتية. وتدعم تلك النظرة المتفائلة معنوياتنا الإيجابية تجاه نشاط القطاع الخاص وتوقعات نمو الائتمان.

وكعادتنا دائما، نؤكد حرصنا الدائم على دعم وتعزيز الاقتصاد الكويتي من خلال تنفيذ رؤية "الكويت الجديدة 2035". وانطلاقاً من المكانة الريادية التي ننفرد بها على مستوى السوق وحجم ميزانيتنا وما نتميز به من إمكانيات وخبرات مصرفية، حيث نسعى دائما لتوسيع نطاق دورنا بصفتنا من الجهات الرئيسية الفاعلة في قطاع تمويل المشاريع في الكويت.

كما يساهم بنك بوبيان، المصرف الإسلامي التابع للمجموعة، في توفير قاعدة أوسع لخدمة تنويع مصادر الأرباح وتعزيز مكانتنا وحصتنا في السوق المحلي.

وبالانتقال إلى عملياتنا الدولية، ما زلنا نواصل جني ثمار إستراتيجية التنويع واتساع رقعة انتشارنا في الأسواق المختلفة في كافة أنحاء العالم. وساهمت عملياتنا الدولية بنسبة 25 في المائة من صافي أرباح المجموعة خلال الربع الحالي.

وبالنسبة لتلك النقطة، أود أن ازودكم بالمعلومات المتعلقة ببعض الأسواق المحددة وأحدث التطورات على صعيد عملياتنا الدولية.

ففي مصر، نواصل التركيز على زيادة حصتنا السوقية على صعيد قطاع التجزئة من خلال الاعتماد على نقل خبراتنا في تقديم الحلول التكنولوجية الرائدة لأكبر الأسواق على مستوى المنطقة من حيث التعداد السكاني. أما في السعودية، دخلت فروعنا الجديدة حيز التشغيل وبدأنا التركيز على تنمية قاعدة العملاء وإدارة الأصول من خلال شركة الوطني لإدارة الثروات التي قمنا بتدشينها مؤخراً .

وأخيراً، تم تحويل فرعنا في باريس إلى شركة تابعة بهدف تعزيز تواجدنا في أوروبا على المدى الطويل وكخطوة استباقية في إطار استعدادنا لتبعات انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، بما يضمن استمرار البنك في خدمة عملائه ممن لديهم علاقات عمل تربط ما بين أوروبا والشرق الأوسط.

وفي سياق تطبيق استراتيجية التنويع، نواصل استثماراتنا في أحدث التقنيات والتحول الرقمي لخدمة النمو المستقبلي. حيث تتشعب استثماراتنا المتعلقة بتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي من خلال تطبيق مختلف المبادرات التي تشمل جميع الأنشطة والأسواق التي نعمل بها.

كما أود أيضًا أن أغتنم هذه الفرصة لأطلعكم على وضع تصنيفنا الائتماني. حيث أستقر التصنيف الائتماني لبنك الكويت الوطني عند درجة AA- من وكالة فيتش وAa3 من موديز و A + من ستاندرد آند بورز، وتتميز جميع تصنيفاتنا الائتمانية بنظرة مستقرة وتظل الأعلى على مستوى الكويت وضمن أفضل التصنيفات على مستوى المنطقة.

وبذلك أصل إلى ختام تعليقاتي وننتقل الآن إلى جيم ميرفي، رئيس المجموعة المالية لتغطية نتائجنا المالية عن الربع الأول من العام 2019 بمزيد من التفاصيل وللإجابة عن استفساراتكم .

تفضل جيم...

جيم ميرفي:

عمتم مساءً جميعاً واهلا بكم. يسعدني ان اقتنص هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية للربع الأول من العام 2019.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن نتائجنا المالية وتسجيلنا لأرباح بقيمة 107.7 مليون دينار كويتي عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في مارس 2019، بنمو بلغت نسبته 15.1 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتعكس تلك النتائج الأداء القوي للمجموعة وتؤكد استمرار نمو أعمالنا. ويسرنا أن نرى استناد نمو الأرباح إلى الدعم القوي لأدائنا الجيد على مستوى كافة عمليات المجموعة والمناطق الجغرافية المختلفة التي نعمل بها.

أما بالنسبة للأداء مقارنة بالربع السابق (الربع الرابع من العام 2018)، فقد ارتفعت الأرباح بما قيمتة 9.4 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.6 في المائة مقارنة بأرباح الربع الرابع من العام 2018 البالغة 98.3 مليون دينار كويتي.

وقبل التعمق أكثر في الأرقام، اود اولاً ان ألقى الضوء على أوضاع البيئة التشغيلية منذ بداية العام الحالي حتى الان.

حيث ظلت الأوضاع التشغيلية خلال الفترة المالية الحالية مواتية بصفة عامة وعززت تحقيقنا لبداية قوية هذا العام. وعلى الرغم من توافر الفرص الجيدة، إلا ان المنافسة محتدمة وظل الحرص على التسعير حاضراً طوال الوقت. وبصفة عامة، كان مؤشر الحركة الاتجاهية مشجعاً ويشير إلى استمرار الزخم الجيد الذي كان ظاهراً في الفترات السابقة.

استمر التقدم فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الحكومية الممتدة لعدد من السنوات. وقد تتذكرون أن وتيرة اسناد المشاريع ومعدلات التنفيذ في العام الماضي كانت أقل من التوقعات وأدنى من مستويات السنوات السابقة. وفي حين لا يزال الوقت مبكراً للغاية لتأكيد اتجاهات العام الحالي، إلا أننا ما زلنا نؤمن أنها مجرد ترحيل إلى فترات مستقبلية، وفي هذا السياق، نتوقع أن نشهد انتعاش تلك الأنشطة خلال العام الحالي.

لذا تبقى الآثار المترتبة من ذلك على القطاع المصرفي ايجابية نتيجة لتنفيذ خطة التنمية وما توفره من فرص جيدة للأعمال و فرص للتمويل مع مرور الوقت.

ونعود الآن مرة أخرى إلى نتائجنا المالية وادائنا خلال الفترة المالية الحالية .

يعكس النمو القوي الذي سجلته أرباح المجموعة بنسبة 15.1 في المائة الأداء المميز عبر كافة عمليات المجموعة أي عبر مجالات الأعمال المختلفة سواء كان ذلك على مستوى الكويت او المناطق الجغرافية المختلفة التي نعمل بها على مستوى العالم.

كما نلحظ ايضاً استمرار النمو القوي لأعمال بنك بوبيان - البنك الاسلامي التابع للمجموعة. حيث بلغ صافي ربح بنك بوبيان 14.6 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام 2019، بنمو بلغت نسبته 16.4 في المائة على أساس سنوي.

أما على صعيد أعمالنا الدولية، فقد سجلت أيضًا اداءً قوياً. وسوف نتطرق في سياق هذا الاستعراض إلى مدى جوهرية وأهمية استراتيجية التنويع المتكاملة عند النظر إلى مساهمات الفروع الخارجية لإجمالي أرباح المجموعة.

وبالنسبة لصافي إيرادات التشغيل فقد بلغ 225.6 مليون دينار كويتي في الفترة المالية الحالية مقابل 213 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018، أي بنمو بلغت نسبته 5.7 في المائة.

فيما بلغ صافي إيرادات التشغيل 221.4 مليون دينار كويتي للربع الأخير من العام 2018.

ويعزى الدافع الرئيسي لنمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 5.7 في المائة على أساس سنوي لارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4.7 في المائة وذلك على خلفية النمو القوي في حجم الاقراض والاستثمار، بالإضافة إلى تحسن طفيف في هامش صافي الفائدة.

وبلغ الفائض التشغيلي (ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وانخفاض القيمة) للمجموعة 154.4 مليون دينار كويتي، أي بزيادة 3.7 في المائة مقارنة بالربع الأول من العام 2018. وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 5.7 في المائة كما أسلفت الذكر، في حين سجلت مصروفات التشغيل ارتفاعاً بنسبة 10.3 في المائة.

وبمقارنة هذا الفائض التشغيلي بقيمة 154.4 مليون دينار كويتي بأداء الربع الرابع من العام الماضي البالغ 147.2 مليون دينار كويتي، أي بنمو ربع سنوي بقيمة 4.9 في المائة أي ما يعادل 7.2 مليون دينار كويتي. من جهة أخرى، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 1.9 في المائة، مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، في حين تراجعت مصروفات التشغيل بنسبة 4.1 في المائة.

وسوف اتطرق للعوامل الداعمة لنمو الإيرادات والتكاليف في الرسم البياني التالي.

ويمكنكم رؤية مزيج الايرادات التشغيلية في أسفل شريحة العرض الأولى من الجهة اليمنى. حيث ساهم صافي إيرادات الفوائد بنسبة 76 في المائة من اجمالي ايرادات التشغيل في حين

كان نصيب إيرادات غير الفوائد 24 في المائة، بما يتماشى إلى حد كبير مع معدلات العام السابق.

ننتقل الآن للرسم البياني الثاني.

سوف أركز الآن على أداء صافي إيرادات الفوائد خلال الربع الأول من العام 2019 ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء .

وبلغ صافي إيرادات الفوائد 171.2 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام الحالي مقابل 163.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018، مرتفعاً بنسبة 4.7 في المائة، فيما يعزى بصفة رئيسية لنمو حجم الإقراض وتحسن هامش صافي الفائدة كما ذكرت سابقاً.

إلا ان صافي إيرادات الفوائد كان اقل من الربع الرابع من العام 2018، فيما يعزى بصفة رئيسية لانخفاض عدد أيام العمل في الربع الأول من العام الحالي بالمقارنة بتلك الفترة، كما يعود ايضاً إلى الارتفاع الهامشي في تكاليف التمويل بسبب بقايا تأثير رفع أسعار الفائدة على الودائع طويل الأجل في وقت سابق.

وبلغ متوسط الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد 26.2 مليار دينار كويتي خلال الربع الأول من العام الحالي، بزيادة سنوية بلغت نسبتها 4.0%. ويعكس نمو الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد بشكل أساسي النمو القوي في محفظة الائتمان والاستثمار والتي سنتطرق إليها بعد قليل.

وإلى جانب النمو القوي الذي سجلته الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد، تمتعت المجموعة أيضًا بزيادة صافي هامش الفائدة.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر في أسفل هذه الشريحة نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة قد بلغ ما نسبته 2.65 في المائة خلال الربع الحالي مقابل 2.63 في المائة في الربع الأول من العام 2018.

ونلاحظ ان متوسط صافي هامش الفائدة لم يطرأ عليه أي تغيراً يذكر مقارنة بالربع السابق في ظل استقرار تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في وقت سابق.

وقد بلغ متوسط تكاليف التمويل للمجموعة 2.17 في المائة للربع الأول من العام الحالي مقابل 1.50 في المائة للعام السابق. في حين بلغ ذات المعدل في الربع الرابع من العام 2018 ما نسبته 1.95 في المائة.

وبلغ متوسط العائد 4.57 في المائة مقابل 3.97 في المائة في الربع الأول من العام 2018. في حين بلغ العائد في الربع الأخير من العام الماضي 4.40 في المائة.

وإذا وجهنا انظارنا إلى الجانب الأيمن في أسفل شريحة العرض فسنرى المكونات الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع صافي هامش الفائدة بمعدل نقطتي أساس، أي من 2.63 في المائة في الربع الأول من العام 2018 إلى 2.65 في المائة في الربع الأول من العام 2019. وقد تأثر صافي هامش الفائدة بشكل إيجابي بمقدار 59 نقطة أساس بفضل الحركة المرتبطة بمحفظة القروض وغيرها من الموجودات، في حين أثر ارتفاع تكلفة التمويل على صافي هامش الفائدة في حدود 57 نقطة أساس.

ننتقل الآن للرسم البياني الثالث.

وسنستعرض الآن كيفية أداء إيرادات غير الفوائد خلال تلك الفترة المالية .

بلغت إيرادات غير الفوائد 54.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام الحالي، بنمو بلغت نسبته 9.0 في المائة بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وبمقارنة تلك النسبة بالربع الرابع من العام 2018، نلحظ تسجيل نمواً بنسبة 18.1 في المائة.

ويتكون صافي إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمته 54.3 مليون دينار كويتي من صافي الاتعاب والعمولات بقيمة 37.5 مليون دينار كويتي وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 10.0 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى 6.8 مليون دينار كويتي من إيرادات تشغيل الأخرى.

علماً بأن صافي الاتعاب والعمولات قد تمكنت من تسجيل نمواً بنسبة 1.1 في المائة مقابل الفترة المماثلة من العام الماضي وبارتفاع بلغت نسبته 4.8 في المائة مقارنة بالربع الرابع من العام 2018.

وتوزعت مصادر صافي الاتعاب والعمولات عبر مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة. وتواصل أعمالنا المصرفية للأفراد والإقراض وبطاقات الائتمان والتمويل التجاري وإدارة الأصول في تحقيق إيرادات مرتفعة على خلفية قوة الأداء التشغيلي.

وكالعادة، يرتكز الجزء الأكبر من إيرادات غير الفوائد على الأنشطة المصرفية الرئيسية للبنك. حيث تعد صافي الأتعاب والعمولات وصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية من المصادر الرئيسية لإيرادات غير الفوائد، في حين تظل الإيرادات من الأنشطة المصرفية غير الرئيسية ضئيلة للغاية.

ننتقل الآن إلى مصروفات التشغيل. ونجد ان اجمالي مصروفات التشغيل قد بلغ 71.2 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام الحالي، بزيادة 10.3 في المائة عن الربع الأول من العام الماضي، إلا انها أقل بواقع 3.1 مليون دينار كويتي عن الربع الرابع من العام 2018. ويعزى هذا الارتفاع للمصروفات في الربع الأول من العام 2018 لعدد من العوامل.

وتشمل تلك العوامل تدشين عملياتنا الجديدة لإدارة الثروات في السعودية إلى جانب توسيع النطاق الجغرافي لفروعنا في المملكة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع المصروفات المرتبطة بالتوسع المستمر في عملياتنا المصرفية الإسلامية من خلال بنك بوبيان وعملياتنا في بنك الكويت الوطني - مصر.

كما تكبدنا أيضًا مصروفات متعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي على خلفية تحويل فرعنا السابق في فرنسا إلى شركة تابعة للمجموعة في إطار الحفاظ على استمرارية العمل بعد انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

ودورة الزيادة السنوية في تكاليف الموظفين والتي تدخل حيز التنفيذ في أول ربع من العام عاملاً آخر تمثل في تأثر المصروفات على أساس سنوي.

واستكمالاً لتغطية موضوع التكاليف، دخل معيار محاسبي جديد حيز التنفيذ في الأول من يناير من العام الحالي وهو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار. ويتطلب هذا المعيار الجديد من الشركات ادراج عقود الإيجار في الميزانية العمومية مع النص على الحق في استخدام الأصل والالتزام المالي، على أن يتم إثبات التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية.

وتعد أبرز تأثيرات المعيار الجديد على بيان الدخل الخاص بنا في إدراج مصاريف الاستهلاك والفائدة المقررة مع مخزون الإيجارات ذات الصلة بدلاً من ادراج نفقات الايجار ضمن المصروفات الإدارية الأخرى. وانعكس ذلك في الربع الأول من العام الحالي في هيئة زيادة في بند الاستهلاك وتراجع المصروفات الإدارية الأخرى بنحو 2.3 مليون دينار كويتي – فيما يعد إعادة تصنيف بين فئات المصروفات المختلفة بصفة رئيسية.

وكما أسلفت الذكر، نواصل دعمنا الفعال لاثنتين من اهم الشركات التابعة في مرحلة النمو وهما تحديداً بنك بوبيان وبنك الكويت الوطني - مصر، وما يصحب ذلك من مصروفات.

بالإضافة إلى المضي قدمًا في الأعمال المعتادة للبنك، فما زلنا بطبيعة الحال ملتزمين بالمحافظة على مستويات استثمارية مناسبة في نطاقنا التشغيلي بما يساهم في تعزيز قيمة المجموعة ودعم نموها على المدى البعيد.

كما واصلنا الاستثمار بكثافة في تكنولوجيا المعلومات. حيث يواجه نموذج أعمال القطاع المصرفي العالمي تحديات شديدة، تتثمل ابسطها في الاضطرابات الرقمية التي تواجه القطاع وإلى جانب التحديات التي تفرضها شركات التكنولوجيا المالية (FinTechs). وسعياً منا للاستجابة لمواجهة تلك التحديات، أقدمت المجموعة على الاستثمار بكثافة في تبني عدد من

أحدث الحلول التمكينية المختارة في المجال التكنولوجي لتعزيز وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وضمان توافر اعلى مستويات ومعايير الأمن السيبراني.

كما نوجه استثماراتنا نحو التقنيات التي تعمل على تحسين الخدمات المصرفية للعملاء بالإضافة إلى التقنيات التي تعمل على تحسين الكفاءة والفعالية طويلة الأجل لعمليات مكاتب الدعم الخلفية.

وأخيراً على صعيد موضوع تكنولوجيا المعلومات، يمكنني أن أضيف أننا بلغنا مراحل متقدمة في بناء مركز البيانات الجديد على أحدث طراز في مدينة الكويت وأتوقع تدشينه خلال الأشهر المقبلة.

واستقرت نسبة التكاليف إلى الدخل عند نفس مستويات العام الماضي البالغة 31.6 في المائة.

وننتقل الآن إلى المخصصات وخسائر انخفاض القيمة .

حيث بلغ مخصص خسائر الائتمان وخسائرانخفاض القيمة في الربع الأول من العام الحالي ما قيمته 31.4 مليون دينار كويتي والمرتبطة بأكملها بمخصص خسائر الائتمان مقابل 42.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018 والتي كان من ضمنها 2.4 مليون دينار كويتي مخصص خسائر انخفاض القيمة لشركة زميلة او من خلال احدى الشركات التابعة للمجموعة.

وبلغ مخصص خسائر الائتمان وخسائرانخفاض القيمة 34.3 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من العام 2018، أي ان الربع الحالي قد سجل تراجعاً بواقع 2.9 مليون دينار كويتي.

وشكل مخصص خسائر الائتمان في الربع الحالي 20.3 في المائة من ربح التشغيل قبل خصم المخصصات والضرائب، وهي نسبة أقل بكثير من الفترات السابقة كما يتضح من الرسم البياني، فيما يعد من التطورات الجيدة.

وأود أن أغتنم تلك الفرصة للتذكير بأن بنك الكويت المركزي قد قرر في وقت سابق قيام البنوك الكويتية باحتساب مخصصات خسائر الائتمان وفقاً للقيمة الأعلى ما بين طريقة احتسابها وفقاً للمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 أو احتسابها بناءً على توجيهات واحكام بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص.

ونظراً لذلك، قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية الأخرى فقط وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتي لم يكن لها تأثير يذكر خلال الفترة المالية الحالية.

ننتقل الآن للرسم البياني الرابع.

أود الآن العودة مجدداً إلى موضوع تنوع الإيرادات.

فكما تعلمون، تعد مسألة تنويع قاعدة عمليات المجموعة من أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية لبنك الكويت الوطني منذ وقت طويل بما يساهم في تنويع مصادر الدخل واستقرار الإيرادات. وبفضل المواظبة على تطبيق تلك الاستراتيجية بصفة مستمرة نعمل على تعزيز الميزة التنافسية للمجموعة.

وكما ذكرت سابقاً، حصلنا على ترخيص من هيئة السوق المالية السعودية لتأسيس شركة الوطني لإدارة الثروات ونحضر الان لافتتاح فرعين إضافيين للبنك في المملكة.

كما أنشأنا مؤخرًا هيكلًا مصرفيًا خاصًا على مستوى المجموعة تتمثل مهمته في تنمية وتنسيق أعمالنا المصرفية الخاصة عبر شبكتنا الدولية.

هذا ولم تكن المجموعة بمعزل عن المتاعب والتكاليف المرتبطة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وآثارها على عملياتنا الدولية. وسعياً منا لحماية تواجدنا التجاري في أوروبا على أفضل وجه، قمنا بتحويل فرع بنك الكويت الوطني في باريس إلى شركة تابعة للمجموعة، بدلاً من وضعه السابق كأحد فروع الوطني انترناشيونال، الشركة التابعة للمجموعة في المملكة المتحدة.

وبالعودة الآن إلى الرسم البياني والغرض منه هو توضيح تأثير جدول أعمال التنوع على النتائج المالية للمجموعة.

بالنظر أولاً إلى التنوع الجغرافي، نجد أن العمليات الخارجية لبنك الكويت الوطني قد ساهمت بما قيمته 26.5 مليون دينار كويتي في أرباح المجموعة بالنسبة للربع الأول من العام الحالي، أي قرابة نفس المعدلات المسجلة العام الماضي بصفة عامة، إلا ان الإيرادات التشغيلية لأعمالنا الخارجية سجلت نمواً بنسبة 6.9 في المائة.

وستلاحظون الآن بالنظر إلى الرسم البياني الدائري على الجانب الأيمن في أعلى الشاشة أن أرباح العمليات الخارجية ساهمت بنسبة 24 في المائة من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمجموعة في الربع الأول من العام الحالي، بارتفاع هامشي مقابل 23 في المائة في العام الماضي.

ألا ان مساهمة العمليات الخارجية من اجمالي الأرباح قد تراجع هامشياً إلى 25 في المائة من 28 في المائة نظراً لتراجع تكاليف المخاطر لعمليات الكويت بصفة رئيسية.

ويتسع النطاق الجغرافي لبنك الكويت الوطني حالياً ليشمل تواجده في 14 دولة خارج الكويت بما في ذلك مصر، حيث قمنا بزيادة فروع بنك الكويت الوطني – خلال تلك الفترة المالية من 45 إلى 49 فرعاً.

وبالإضافة إلى التنوع الجغرافي، يتميز بنك الكويت الوطني بمكانة فريدة على مستوى كافة البنوك الكويتية من خلال عمله في المجال المصرفي التقليدي والإسلامي على حد سواء. حيث واصل بنك بوبيان، الذراع الاسلامي للمجموعة، تحقيق أداءً ممتازاً وتسجيل أرباح بلغت قيمتها 14.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام الحالي مقابل 12.6 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2018، بنمو بلغت نسبته 16.4 في المائة.

وآخر نقطة أود الإشارة إليها بالنسبة لهذا الرسم البياني تتمثل في تنوع قاعدة الموجودات، حيث أن نسبة 48 في المائة من الموجودات ترتكز في العمليات التقليدية المحلية داخل الكويت، و35 في المائة في العمليات الدولية، و17 في المائة في بنك بوبيان.

ننتقل الآن للرسم البياني الخامس .

نستعرض من خلال هذه الشريحة حركة بعض الأرقام الرئيسية لحجم الأعمال خلال هذه الفترة المالية.

كما تذكرون، ارتفعت صافي إيرادات الفوائد بنسبة 4.7 في المائة مقارنة بأداء العام الماضي فيما يعزى إلى حد كبير لنمو حجم الأعمال خلال تلك الفترة .

حيث بلغ إجمالي الموجودات 27.4 مليار دينار كويتي بما يمثل زيادة بنسبة 2.4 في المائة مقارنة بمستويات الفترة المماثلة من العام الماضي، فيما يعزى بصفة أساسية لنمو محفظة الائتمان.

حيث بلغت القروض والسلف 16.0 مليار دينار كويتي، بزيادة قدرها 1.2 مليار دينار كويتي خلال فترة الاثنا عشر شهراً المنتهية في مارس 2019، بما يثمل نمواً هائلاً بنسبة 8.1 في المائة على أساس سنوي.

علماً بأن هذا النمو الهائل المسجل على مدى الاثنا عشر شهراً قد تحقق بنسبة كبيرة خلال الربع الحالي من العام. وبالتطرق لتلك النقطة، أود أن أشير إلى اننا شهدنا نمواً هائلاً في مستهل العام الحالي في ظل نمو محفظة الائتمان بنسبة 3.5 في المائة منذ نهاية العام 2018.

وبالإضافة إلى معدلات النمو المجزية التي نتمتع بها، من الأمور المشجعة ان نلحظ ان هذا النمو القوي قد شمل كافة أسواق الإقراض الرئيسية للمجموعة، أي الأسواق المحلية والدولية والإسلامية.

من جهة أخرى، بلغت ودائع العملاء 14.7 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 2.8 في المائة بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي وبنمو بلغت نسبته 2.0 في المائة مقارنة

بديسمبر 2018. وأود هنا ان أوضح أن ودائع العملاء الواردة هنا لا تشمل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يتسق مع الأرقام المسجلة في البيانات المالية للمجموعة.

ويسعدنا ان نشهد نمواً مطرداً في المزيج التمويلي للمجموعة بصفة عامة، حيث سجلنا نمواً قوياً في الودائع الرئيسية وخاصة ودائع عملاء التجزئة هنا داخل الكويت.

ويعكس هذا النمو المطرد في ودائع عملاء التجزئة التركيز على هذا الجانب من اعمالنا في الآونة الأخيرة من خلال الاستفادة من رسملة المجموعة وعلاماتها التجارية الرائدة وسمعتها العريقة وقوة تصنيفها الائتماني .

ويوضح الرسم البياني الواقع في أسفل يمين الشاشة المزيج التمويلي للمجموعة، حيث تبلغ مساهمة ودائع العملاء حالياً 64 في المائة من الإجمالي، بما يتماشى مع مستويات الفترات السابقة.

ننتقل الآن إلى آخر شريحة عرض.

نستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية في الربع الأول من العام الحالي ما نسبته 14.5 في المائة مقابل 13.2 في المائة في الربع الأول من العام 2018، 12.0 في المائة للعام 2018 بأكمله.

وبلغ العائد على متوسط الأصول 1.59 في المائة عن فترة الربع الأول من العام الحالي مقابل 1.44 في المائة في الربع الأول من العام 2018 و1.38 في المائة للعام 2018 بأكمله.

وبلغ معدل إجمالي كفاية رأس المال في الربع الأول من العام الحالي ما نسبته 16.9 في المائة مقابل 17.2 في المائة بنهاية ديسمبر 2018، علماً بأن الأرباح المحتجزة يتم استبعادها عند احتساب كفاية رأس المال في الفترات المرحلية.

وبلغت معد من كفاية رأس المال - الشريحة الأولى 14.9 في المائة بنهاية الربع الأول في حين بلغ معدل كفاية رأس المال الأساسي – الشريحة الأولى 13.5 في المائة .

أما على صعيد نسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.51 في المائة من إجمالي المحفظة الائتمانية في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 206.8 في المائة. وعلى الرغم من أن النسب الحالية قد تبدو أقل نسبياً بالمقارنة بالنسب المحتسبة بنهاية العام 2018، إلا أنها ما تزال عند مستويات مريحة جداً.

وبهذا أصل إلى نهاية الاستعراض الذي أقدمه لكم .

وقبل أن ننتقل إلى أمير مرة أخرى، يسعدني ان أوجز ما قدمته لكم بقولي اننا نعتبر بداية العام مرضية، حيث حافظنا على استمرارية النمو القوي عبر كافة قطاعات أعمال المجموعة وذلك على الرغم من الظروف التنافسية السائدة في كافة الأسواق. وعلى الرغم من ذلك، من الأمور المطمئنة ان نشهد مواصلة الاستفادة من تنويع قاعدة ايراداتنا وتأثير ذلك في تعزيز أعمال المجموعة بأكملها.

وواصلت المجموعة استراتيجيتها الهادفة للاستثمار في الكوادر البشرية والتقنيات الحديثة سعياً لوضع أفضل سبل الحماية للبنك وادائه في المستقبل.

ونتطلع بمزيد من الثقة لاستمرار الزخم الذي شهدناه حتى الآن خلال بقية فترات العام الحالي وما تحمله من تحديات، ليس فقط على المستوى المحلي، بل على صعيد كافة الأسواق التي نعمل بها.

شكراً لكم على وقتكم الثمين.

وننتقل الان مرة أخرى إلى أمير.

أمير حنا:

شكرا لكم جميعاً على حسن الاستماع.

سننتظر لمدة دقيقة لتلقي اسئلتكم. إذا كان لديكم أسئلة، برجاء ادخالها حتى يتسنى لنا الاجابة عليها وفقاً لظهورها على الشاشة .

لقد عدنا مرة أخرى، وسوف نبدأ استعراض الاسئلة. وللتذكير، برجاء مواصلة طباعة اسئلتكم حتى نتمكن من الرد عليها فور وصولها .

السؤال الأول يتعلق بصافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية، حيث بلغت 10 مليون دينار كويتي مقابل 7.1 مليون دينار كويتي في العام السابق، فما الدافع لذلك؟ وما مدى استدامة ذلك الوضع؟.

جيم ميرفي:

كان تزايد أنشطة الأعمال من العوامل المساندة للنمو. حيث شهدنا حركة جيدة فيما يتعلق بأنشطة التعامل بالعملات الأجنبية، إلا أن الجزء الأساسي من الزيادة يتعلق بتحركات العملة الأجنبية المرتبطة بالأوراق المالية المستدامة من الشريحة 1 لرأس المال والتي قمنا بإصدارها في العام 2015.

وبما اننا قمنا بإصدارها بالدولار، لذا نقوم بإعادة تقييم موقفنا في نهاية كل ربع سنوي. وقد تحركت معدلات أسعار العملة لصالحنا هذا الربع مقابل الحركة في الربع السابق. وكان من العوامل الجوهرية المساهمة في الزيادة الي شهدناها هذا الربع بسبب هذا العامل التقني ان جاز لي قول ذلك، فيما يعزى الجزء الأخر من النمو لتزايد أنشطة الأعمال .

أمير حنا:

السؤال التالي، ما هو التوجه الخاص بهامش صافي إيرادات الفوائد وكذلك التوجه الخاص بنسبة التكاليف إلى الدخل للعام 2019؟

جيم ميرفي:

نتناول اولاً صافي هامش الفوائد أولاً. لقد شهدنا استقرار صافي هامش الفوائد. فعندما بلغنا نهاية دورة ارتفاع أسعار الفائدة في نهاية العام الماضي، إنعكس ذلك على ثبات صافي هامش الفوائد كما ذكرت.

وبصفة عامة، يتماشى معدل صافي هامش الفوائد في الربع الأول من العام الحالي مع الربع السابق، كما هو متوقع. الآن، فيما يتعلق بالمضي قدماً للفترة المتبقية من العام، أعتقد أنه من الإنصاف القول إن هامش صافي الفوائد الصافي سيتعرض لبعض الضغوط. وسيكون من دواعي سرورنا أن نشهد استقرار هذا المعدل عند مستواه الحالي، إلا اننا ندرك الضغوط التي سيكون لها تأثيراً على تلك الهوامش.

ولا نتوقع في الوقت الحالي أي ارتفاعات في أسعار الفائدة خلال العام، والتي كانت من العوامل الداعمة في الفترات الأخيرة. وما نتوقعه هو حدوث نمواً جيداً في الأعمال، إلا ان الأسواق تتسم بالمنافسة والتسعير له أهمية قصوى. فيما يتعلق بتوجهات الفترة المتبقية من العام، نتوقع أن يتعرض هامش صافي الفائدة للضغط وقد يشهد تراجعاً هامشياً. إلا اننا سنواصل السعي للاستقرار عند مستويات الربع الأول من العام الحالي. وأعتقد أن استقرار ذلك الهامش دون تغير يذكر، قد يكون الطريقة التي ننظر بها لذلك الهامش للفترة المتبقية من العام، ولكن مع الاعتراف بتعرضه لبعض الضغوط

أمير حنا:

لقد تحدثت عن التوقعات المستقبلية الإيجابية للإنفاق الحكومي في الكويت. فما توقعاتك لنمو القروض في العام 2019 أخذاً بتلك المشروعات في الاعتبار؟

عصام الصقر:

يعتمد الأمر في الواقع كما ذكرت سابقًا على كيفية تنفيذ الحكومة للمشاريع الكبرى. فكلما تزايدت المشاريع التي يتم اسنادها تنمو محفظة القروض. لذا يرتبط النمو بصفة رئيسية بالإنفاق الحكومي على تلك المشروعات.

من جهة أخرى، شهدنا انتعاش محفظة قروض القطاع الخاص في الربع الأول من العام الحالي أيضًا.

وبصفة اجمالية، أود القول إن النمو لا يزال يعتمد على إسناد المشاريع، ولدينا رؤية ايجابية فيما يتعلق بإسناد المزيد من المشاريع قبل نهاية العام

جيم ميرفي:

إذا سمحتم لي بإضافة نقطة هنا، فسيكون بالتأكيد من الأمور المفيدة إذا كانت هناك فرص مرتبطة بالمشاريع في المستقبل. لقد قمنا بنمو محفظة القروض بنسبة 3.5 في المائة في فترة الثلاثة أشهر الأولى من العام، علماً بأن جزء كبير من ذلك لا يتعلق بالإنفاق الحكومي وانما يعزى لزخم في مناطق أخرى من الأعمال. فهناك فرص إقراض جيدة في القطاع الخاص نلحظ توافرها في سوقنا المحلي. وهناك أيضًا فرص جيدة للإقراض في مواقع أخرى في الخارج، وبصفة خاصة في أسواق مجلس التعاون الخليجي.

لذا فانه وعلى الرغم من اننا لا نتوقع تكرار حجم النمو الذي شهدناه في الربع الأول، إلا ان هناك عدد قوي من المشاريع قيد الاعداد. وإذا كان هناك زيادة في الإنفاق الحكومي فمن شأنها أن تعطي بالتأكيد دعماً متزايداً للنمو القوي الذي نتوقعه خلال التسعة أشهر المقبلة .

كما نشعر بالتفاؤل اننا سوف نرى أعمالاً جيدة في الفترة المتبقية من العام.

جيم ميرفي:

هناك سؤالاً على الشاشة هنا حول المخصصات.

شهدت المخصصات تراجعاً في الربع الرابع من العام الماضي والربع الأول من العام الحالي. هل لنا أن نتوقع استمرار هذا الاتجاه أو توقع نفس المستوى من المخصصات في المستقبل؟

هذا سؤال جيد.

يسعدنا ان نشهد هذا الاتجاه التراجعي. فمن المؤكد أن تكلفة المخاطر أقل بكثير مما عاصرناه في بداية العام الماضي. أعتقد أن تكلفة المخاطر تراوحت في وقت ما بين 1.2 - 1.25 في المائة، بينما بلغنا الآن في مستويات تتراوح في أعلى السبعينات إلى 0.8 في المائة.

وسيكون من دواعي سرورنا أن نشهد استقرار تكلفة المخاطر عند نفس مستوياتها الحالية تقريباً. أما بالمقارنة بالفترات السابقة، يعد هذا المستوى مقبولًا جدًا، ويمكن القول إنه يقترب مما قد يعتبرمستوى معياري لتكلفة المخاطر.

ولا اعتقد في هذه المرحلة أننا سنشهد تراجعاً عن المستويات التي سجلناها في الربع الأول في أطار هذا السياق.

ومع ذلك، فإننا نشعر بمزيد من الارتياح عند هذا المستوى من تكاليف المخاطر. وإذا مرت الفترة المتبقية من العام الحالي عند نفس المستوى من تكلفة المخاطر، أعتقد أن ذلك الأمر سيكون مقبولًا تمامًا. وسوف نشعر باللإحباط اذا ارتفعت عن المستويات الحالية

أمير حنا:

في هذا الوقت، لا يوجد لدينا أي أسئلة إضافية، وأعتقد اننا وصلنا إلى نهاية مكالمة اليوم.

اشكركم جميعاً على تواجدكم معنا اليوم واتطلع للقاءاتنا القادمة

أعتقد اننا وصلنا إلى نهاية مكالمة اليوم

والآن، احيل المكالمة لعامل البدالة لإنهاء المكالمة.

عامل البدالة:

سيداتي وسادتي، نصل بذلك إلى نهاية مكالمة اليوم.

شكراً لمشاركتكم الكريمة. يمكنكم انهاء المكالمة الآن.